

في محاولات تيسير النحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجا

In attempts to facilitate Arabic grammar: Mahdi Al-Makhzoumi is a mode

د. عبد السلام عابي

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)

مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي
بالجزائر

Abdesalam.abi@univ-batna.dz

*- د. محمد يزيد سالم

جامعة باتنة 1- الحاج لخضر (الجزائر)

مخبر أبحاث في التراث الفكري والأدبي بالجزائر
mohamedyazid.salem@univ-

batna.dz

معلومات المقال

المخلص:

تاريخ الإرسال:

2024/09/26

تاريخ القبول:

2025-01-08

الكلمات المفتاحية:

- ✓ تيسير النحو؛
- ✓ المخزومي؛
- ✓ التلقي العربي؛
- ✓ التيسير؛
- ✓ نقد النحو؛

نهدف من خلال هذا المقال إلى مقارنة منجز مهدي المخزومي الذي توجه نحو نموذج النحو العربي القديم وأعمل فيه سيف النقد رجاء الوصول إلى نموذج خال – في تصوره – من عيوب يراها معيقة لضبط النحو العربي على مستوى القواعد والأصول النظرية التي قام عليها النحو العربي، وقد وجد الباحثان أن المخزومي كما نحاة كثر قد انطلقوا في نقدهم هذا من تأثر مباشر بما نتج عن التلقي العربي للسانيات الحديثة التي وضع أطرها العامة اللساني السويسري فيرديناند دي سوسير. لذلك فإن هذا المقال إنما يتوجه نحو تقييم محاولات تيسير النحو العربي مراعيًا في ذلك السياق العام الذي حدثت فيه تلك المحاولات دون أن يقارب تلك المحاولات بأحكام انطباعية تتأسس على فكرة التقديس ورفض الآخر، كل ذلك عملاً بمتطلبات النظر العلمي الواعي ولا يخفى أن المخزومي من النحاة العرب المتأخرين الذين أبانوا عن تمكن ودراية بالنحو العربي القديم فضلًا عن مساهماته العلمية الكثيرة التي يشاد بها؛ لذلك وقع الاختيار عليه بغية النظر في نموذجه النقدي وما قدمه من بدائل نظرية ومنهجية تؤسس في زعمه لنحو عربي عملي وعلمي خال من الشوائب المنطقية والتعقيدات الفلسفية، والمؤمل أن تكون نتائج هذا المقال مستوفية لأغلب الإشكالات التي تخص هذا الموضوع وأن تجيب عن الأسئلة

في محاولات تيسير النحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

المركزية التي طرحها الباحثان، بما يؤدي للنهوض بالنحو العربي ووضعه في سياقه العلمي الراهن.

Abstract

. In this article, the researchers aim to approach the achievement of Mahdi Al-Makhezoumi, who directed himself towards the model of ancient Arabic grammar and used the sword of criticism in it, hoping to reach a model free - in his view - from the flaws that he sees as impeding the control of Arabic grammar at the level of the rules and theoretical foundations on which Arabic grammar was based. The researchers found that Al-Makhezoumi, like many grammarians, started their criticism from a direct influence of what resulted from the Arab reception of modern linguistics, the general frameworks of which were set by the Swiss linguist Ferdinand de Saussure. Therefore, this article is directed towards evaluating attempts to facilitate Arabic grammar, taking into account the general context in which those attempts occurred without approaching those attempts with impressionistic judgments based on the idea of sanctification and rejection of the other, all in accordance with the requirements of conscious scientific consideration. It is no secret that Al-Makhezoumi is one of the late Arab grammarians who demonstrated his mastery and knowledge of ancient Arabic grammar, in addition to his many scientific contributions that are praised; Therefore, he was chosen in order to consider his critical model and the theoretical and methodological alternatives he presented that, in his opinion, establish a practical and scientific Arabic grammar free from logical impurities and philosophical complexities. It is hoped that the results of this article will address most of the problems related to this topic and answer the central questions raised by the researchers, leading to the advancement of Arabic grammar and placing it in its current scientific context.

Article info

Received
26/09/2024

Accepted
08/01/2025

Keywords:

- ✓ Facilitating grammar;
- ✓ Al-Makhezoumi;
- ✓ Arabic reception;
- ✓ facilitation;
- ✓ criticism of grammar.

. مقدمة:

لا يخفى على أهل التدقيق والتحقق أنّ تعليم اللغة العربية وتعلمها يحظى بأهمية بالغة في عصرنا الحديث من لدن الباحثين المحدثين والمهتمين بالشأن التربوي، ويعود هذا الاهتمام إلى أسباب عدة؛ بعضها حضاري والآخر ثقافي ومنها أيضاً ما هو علمي واجتماعي، ويفسر هذا الاهتمام أن النحو العربي هو قطب الرحى الذي تدور في فلكه علوم العربية وأنه عماد نظام العربية؛ إذ لا يمكن ضبط اللغة العربية والتواصل بها دون علم بالنحو العربي، غير أنّ تعليم اللغة العربية في العصر الراهن يواجه إشكالات عدّة يرجع بعضها إلى طبيعة المقررات، والمحتوى المعرفي المضمن فيها، وبعضها إلى المتعلمين أنفسهم الذين ألفوا الدعة والخمول وتبنوا المذهب القائل بصعوبة تعلم قواعد العربية، وهو مذهب دار في فلكه كثير من الباحثين الذي رموا

منظومة النحو العربي بكل نقيصة، وزعموا أنه نظام متهاك عسير على الفهم و ليس في وسع متعلمي هذا الزمان مسايرة تعقيداته التي تثقل كاهل المتعلمين.

ومع هذه النظرة السوداء التي حمل شعارها مستهترون لا يعون مدى خطورة إهمال النحو العربي، أو ترك تعلم قواعده، أو حمل شعارها حاقدون أطلقوا حربا شعواء على العربية وعلى أهم علومها علم النحو بدعوى منقوضة من الأساس مفادها أن الحاجة لتعلم النحو والقواعد لم تعد مجدية، وأن العامية بديل جيد للعربية كلها إذ هي القاسم المشترك بين متحدثي اللهجات العربية .

مع ذلك كله فإن النظر العملي الدقيق ينبئ أن كثيرا من الباحثين الجادين قد نظروا في الصعوبات التي تواجه تعلم النحو نظرة علمية راموا من خلالها تشخيص مكامن الخلل وإصلاحها بما توفر عندهم من أدوات منهجية وإجراءات علمية وفرها المنجز اللساني الحديث، وهي الأدوات التي تسهم في تيسير مادة النحو العربي إن من جهة المادة المعرفية التي توجه للمتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة، أو من جهة كيفية عرض المادة التعليمية تبويبا وتنظيما، يضاف إلى ذلك النظر في الوسائل التعليمية وطرائق التدريس التي تناسب تعليم النحو العربي.

في هذا السياق يحسن بنا أن نذكر أن المقال ينصرف جهة المحاولات الجادة التي رامت تيسير النحو العربي تدريسا وتقديما ويطرح الحديث عن التيار الذي أعمل سيف النقد غير العلمي في المنظومة النحوية العربية ؛ لأنه تيار متماه بشكل تام في النموذج الغربي العام.

1- تيسير النّحو: دراسة في المفهوم

لطالما كان علم النّحو في الضمير الجمعي لعلماء العربية أجلاً علوم العربية على الإطلاق؛ فهو كالقاعدة أو الأساس الذي تنطلق منه بقية العلوم؛ أنظر مثلا علم البلاغة الذي يشتمل على مباحث كثيرة هي في الأصل مباحث نحوية، ومثله علم أصول الفقه الذي يشترط التمكن التام من علم النحو فيمن رام خوض غمار الوقوف على الأحكام الشرعية فهما واستنباطا من نصوص الوحيين، ومثله أيضا علم الدلالة الذي يقيم لعلم النحو خصيصة الإعراب منزلة عظيمة.

ومحصل ذلك كله أنه لا وجود لعلم من علوم العربية إلا بوجود علم النّحو ؛ لأنّه الوسيلة التي يلج بها الباحث إلى هذه العلوم؛ بل هو ميزان العربية، وقد أصبح تعلم النّحو مطلباً ملحاً لحفظ اللسان من الخطأ والزّل، وكذا تنمية الذّائفة اللغوية للناشئة، غير أن هذه الأهمية كثيرا ما تصطدم بدعوى صعوبة تعلم النحو العربي التي تتردد كثيرا في الأوساط الأكاديمية نفسها، وبإزاء هذه الدعوى ظهر مصطلح " تيسير النحو " الذي طار كل مطار وانتشر في الأوساط العلمية انتشار النار في الهشيم، وأوّل ما يُصادف الباحث في مفهوم " تيسير النّحو " ملحظان مهمان هما(ينظر: هادي نهر ، 1432هـ، ص243):

الأول: اختلاف الدّاعين إليه، والمهتمين به في تحديد مفهومه، وفيما يأتي بعض النقوليات تبين مفهوم هذا المصطلح عند الداعين إليه:

- هو " الالتزام بطرائق التّدرّيس التّربوي وتبويب النّحو تبويبا حديثا" (ساطع الحصري، 1958م، ص110).

- أو هو " معالجة منهج النّحو معالجةً حديثة على وفق مناهج البحث اللّغوي: الوصفية، والمقارنة، والتّاريخية" (مهدي المخزومي، 1377هـ/1958م، ص399).

في محاولات تيسير النَّحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

- ويُقصد به عند البعض " القضاء على كل صعوبة في النَّحو ممَّا يستدعي النَّظر من جديد في قضايا التركيب والإعراب" (أنيس فريحة، 1982م، ص17).

- هو " محاولة لتقريب النحو للناشئة وغير المتخصصين من المثقفين" (حسن منديل العكيلي، 2012م، ص115).

- أو هو " محاولة إعادة النظر في القواعد النحوية القديمة وطرحها بأسلوبٍ علمي رصين في ضوء التراث" (حسن منديل العكيلي، 2012م، ص115).

- وهو " تغيير في الأحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة، إذ إنَّ غاية التيسير؛ التسهيل والقضاء على كل صعوبة وعسر وهو يجب أن لا يمس التَّركيب والإعراب" (حسن منديل العكيلي، 2012م، ص119).

- ويرى عباس حسن أنَّ المقصود بتيسير النَّحو: " ولا سبيل لتيسيره وتهذيبه إلا بعد القضاء عليها- عُيوب النحو- ويومئذٍ يمكن اختصاره بحذف الفضول من أبوابه ومسائله وإدماج بعض آخر وإدماج بعض آخر، ثمَّ الاقتصار على بعض منها للشادين، إن أردنا، ثمَّ عرض ما نستصفيه عرضاً شائعاً جذاباً بإحدى الطرق المستحدثة الناجعة؛ فيجد الناشئة والراغبون في النحو ما يجدونه في العلوم الأخرى التي تجذبهم، وتستهوئهم، فتزيد الرغبة، وتعم الفائدة، ويتحقق الغرض من دراسة هذا العلم الأساسي الجليل" (عباس حسن، 1966م، ص219).

- أمَّا التيسير عند عبد الرحمن الحاج صالح، فهو: " تكييف النَّحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تُعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كفيَّة تعليم النَّحو، لا في النَّحو ذاته" (عبد الرحمن الحاج صالح، 1973/1974م، ع4، ص22-23).

والذي يتحصل من مجموع ما سبق أن مصطلح التيسير النحوي يعني إعادة النظر في النموذج النحوي العربي من حيث طريقة تبويبه واعتماد طرائق تدريس تساير العصر، و تخليص موضوعه من المسائل الخارجة عنه القريبة من علوم أخرى كالفلسفة، كل ذلك على ضوء من المناهج اللسانية الحديثة التي كانت الدافع الرئيس نحو إطلاق دعوى تيسير النحو العربي.

الثاني: اختلاط مفهوم التيسير بمفاهيم ومصطلحات أخرى، تبدو أحياناً- وهي ليست كذلك- مرادفةً لمفهوم التيسير، غير أنها ليست بنفس دلالاته، ومن أمثلة ذلك مصطلح التَّجديد؛ فهو مقارب لمصطلح التيسير من حيث دلالاته على الجدة في التبويب واعتماد طرائق تدريس جديدة، لكنه على مراد مستعمله يعني تجديد النحو العربي بالكلية بما يعني النظر في طريقة بناء القواعد واعتماد الشواهد التي تقع خارج الإطارين الزماني والمكاني للاستشهاد، كل ذلك بدعوى العلمية والموضوعية التي أضحت الفكرة الأكثر رواجاً أيام تلقي الدرس اللساني السوسيري في العالم العربي. وفي هذا السياق يرى الباحث " حسن منديل العكيلي " أنَّ هناك فرقاً جوهرياً بين مصطلح (التيسير) ومصطلح (التَّجديد)، فالتيسير النحوي هو تقديم النَّحو مبراً من العلل والتفريعات والتأويلات سهل التناول قريب المأخذ من أذهان المتعلمين". أمَّا التَّجديد فهو تغيير في النَّظرة ومنهج البحث وطرائقه وفيه إفادة من مناهج الدرس اللغوي عند الغربيين" (حسن منديل العكيلي، 2012م، ص7).

وقد قوبل مصطلح (التَّجديد) بالرفض عند بعض الباحثين؛ لأنَّه يعني أنَّ النَّحو يجب تجديده من حيث أصوله التي قام عليها؛ أي تجديد النموذج النحوي العربي كله. على أن الاصطلاح ليس بالمشكلة العويصة التي تطرح؛ فالأصل مراعاة المفاهيم التي تحملها هذه المصطلحات؛ لذلك نجد بعضاً من الباحثين يطلقون مصطلح

التجديد قاصدين به التيسير ، كما هو الحال عند الأستاذ " عبد الكريم خليفة" الذي يفضّل استخدام مصطلح (التجديد) بدل مصطلح (التيسير). (ينظر: عبد الكريم خليفة، 1407م/1986م، ص91).

أمّا مصطلحات من قبيل : الإحياء، والإصلاح، والتّعديل فهي لا تختلف كثيرًا في مفاهيمها وأهدافها عن التّيسير، فهي في بيئتها مصطلحات كثيرة حاملة للمفهوم ذاته. غير أن بعض الباحثين رفض - أيضا - هذه المصطلحات، من ذلك مثلا مصطلح (الإصلاح)؛ لأنّه يعني عنده أنّ النّحو فاسد يحتاج إلى إصلاح، ولا يخفى أن الدلالة اللغوية لهذه المصطلحات هي الموجه الرئيس لقبول مصطلح من عدمه، مع أن عملية الاصطلاح ليست محتاجة سوى للاتفاق على الدلالة و على المصطلح الحامل لهذه الدلالة.

2- بواكير نشأة تيسير النّحو عند النّحاة العرب القدامى:

من المعلوم أنّ النّحاة القدامى قد سبقوا الدّارسين المحدثين في محاولات تيسير النّحو العربي بكلّ أشكاله وصوره، وقد وجدنا أكثر مقترحات أصحاب التيسير المحدثين لها أصول قديمة، حتى أنّنا نجد الشكاوى التي ظهرت في بداية هذا القرن من صعوبة في تعلم النّحو والنفور منه نجد لها ما يشابهها في تاريخ النحو العربي التليد، ونجد أيضا عندهم- أي النّحاة القدامى- النقد النّحوي الذي وجهه أصحاب التيسير للقواعد النحوية اليوم، كما نجد على مدى تاريخ النحو العربي دعوات كثيرة وصيحات عديدة منها ما يدعو إلى تهذيب النحو وإصلاحه، ومنها ما يدعو إلى تركه والتخلي عنه بالكلية، ومنها ما كان يعبر عن سخط وضجر (ينظر: عبد الكريم خليفة، 1407م/1986م، ص33-34).

وقد تميّز القرن الرابع الهجري بظهور المصنفات العلمية، إذ واكب المنهج التعليمي في تيسير النحو وتسهيل تعليمه المنهج العلمي الذي يغوص في دقائق المعرفة بحثًا وتحليلًا وتفصيلًا، وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا: إنّ الوسائل التعليمية قد أرسيت دعائم النحو التعليمي وقواعده الأساسية، وإن الوسائل التعليمية المتطورة عبر القرون، تهدف إلى إغناء هذه الأسس وجعلها أكثر حيوية وأسهل تعلمًا وأقرب إلى نفوس الناشئين من شدة هذا العلم. كما شهد القرن الرابع والقرن الخامس: " وضع المصنفات التّعليميّة التي تهدف إلى تيسير العربية- وعلى رأسها علم النحو- وتسهيل تعلمها، وكذلك وضع أهم المعايير النظرية للمفهوم التعليمي للنحو وقواعد العربية، وهذه المصنفات تكوّن بحق الإطار الواقعي لجميع الدراسات التي جرت من ذلك الوقت حتى العصر الحديث من أجل تيسير النّحو وتسهيل تعلم العربية" (عبد الكريم خليفة، 1407م/1986م، ص78).

وبتتبع بواكير محاولات إصلاح النحو العربي نجد أنّ أوّل من اعترف بصعوبة علم النّحو ودعا إلى تيسره - على الرغم من امتلاكه لناصية هذا العلم- هو " الجاحظ" (ت255هـ) الذي قال: " قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم النّاس بالنحو فلم لا تجعل كتّابك مفهومة كلّها، وما بالنّاه فهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم. قال: أنا رجل لم أضع كتّابي هذه لله، وليست هي من كتب الدّين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنة فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التّكسب ذهب" (الجاحظ، 1384هـ/1965م، ج1، ص91).

ثمّ جاءت محاولة " ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ) في كتابه الثمين " الرّد على النّحاة" الذي أحدث به ضجة كبيرة، حيث لم يسبقه عن نهجه المتكامل عن أصول النّحو أحد قبله" (خلف الأحمر، 1961م، ص33). وقد رام من خلال كتابه وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية والتّعديدها، يقول في هذا السياق: " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه " (ابن مضاء القرطبي، 1366هـ/1947م، ص85).

ولكن عمله هذا ليس انتقاصاً من جهود القدامى ولا خطأ من قيمة ما قدّموه، يقول: "وإني رأيتُ النحويين-رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتها عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي اتّبَعوا، إلاّ أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعّرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها" (ابن مضاء القرطبي، 1366هـ/1947م، ص80).

وقد بنى "ابن مضاء" نظريته في التيسير على رفض نظرية العامل والمعمولات حتى يتخلّص النحو من كلّ ما دخل فيه من تأويل النصوص، ومن علل علل وأقيسة وتمارين افتراضية. وقد قيل: "ليس عجباً أن يتصدى ابن مضاء لنقد النحو العربي فالحق أنّه لم يكن يقصد هدم النحو لذاته، وإنّما كان يهدف إلى هدمه باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقي الذي اشترك هو أيضاً في هذه الثورة عليه" (حازم سليمان الحلي، 1996م، ع41، ص54).

وعلى أهمية تلك الدعوة، فإنّها بقيت محدودة الأثر والتأثير، حتى إنّنا نجد مصنفات مثل "أوضح المسالك" و"مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، و"شرح المفصل للزمخشري" لابن يعيش (ت643هـ) وغيرها من الكتب على أهميتها وسعتها، لا تأتي على ذكر ابن مضاء مطلقاً (ينظر: ياسين أبو الهيجاء، 1429هـ/2008م، ص220).

3- في محاولات تيسر النحو عند الدارسين المحدثين:

على الرغم من كثرة المحاولات ومقترحات التيسير عند القدامى التي تدل على أنّ اهتمام بالغ بموضوع تيسير النحو وهو الاهتمام الذي لم يقل عن اهتمام المحدثين، غير أنّها والحال كذلك قد تفرقت في تاريخ طويل من تاريخ النحو العربي، على خلاف محاولات المحدثين التي تجمّعت في زمن محدود لا يتعدى نصف قرن، حيث أصبح البحث في التيسير النحوي في القرن العشرين اتجاهاً سائداً وطاغياً على التفكير النحوي عند المعاصرين المتخصصين في الدراسات اللغوية عموماً، والنحوية خصوصاً، ولغيرهم ممّن لم يكوّنوا على بينة ودراية بأبعاد المادة الموضوعية للنحو العربي أصولها وفروعها ومصطلحاتها، وتاريخ بدء الاختلاف فيها وصار أيضاً ميداناً لجهود كثير من المراكز العربية العلمية، وغير العربية التي عُنت بالتيسير من غير أن يكون بينها اتصال ينسق جهودها، ويُنظّم أعمالها، ممّا جعل الباحث في مصادر التيسير أمام صعوبة بالغة في التمييز بين المحاولات التيسيرية وغيرها؛ إذ اختلطت أعمال من دعوا إلى التيسير النحوي بأعمال من اهتموا بطرائق التدريس، أو بالدعوة إلى تجديد المناهج بإدخال مناهج لغوية حديثة في المعاهد والجامعات (ينظر: هادي نهر، 1432هـ، ص245. وينظر: حسن منديل العكيلي، 2012م، ص34).

وقد أرجع بعض الباحثين كثرة محاولات التيسير النحوي في العصر الحديث إلى سببين رئيسيين هما (ينظر: حسن منديل العكيلي، 2012م، ص8):

الأول: أنّ التيسير النحوي في مطلع النهضة اللغوية الحديثة أصبح اتجاهاً سائداً على التفكير النحوي المعاصر، لا سيما في العقود الثلاثة الأخير من هذا القرن الرابع والخامس والسادس، فقد أصبح التيسير النحوي سمة العصر في الدراسات النحوية مثلما طبعت سمات أخرى الدراسات النحوية في عصور مختلفة وطغت على غيرها من أنشطة تلك العصور، مثل عصر المتن والشروح، ثم عصر الحواشي، إضافة إلى عصر ارتباط النحو بالفقه وغير ذلك.

الثاني: أنّ مجموعة لا بأس بها من غير النحاة أقلت بنفسها في هذا التيار من غير أن تكون على وعي تام بأبعاد المادة الموضوعية في النحو العربي أصولها وفروعها، وخلافات القدماء فيها وغير ذلك من قضايا النحو ومسائله، يضاف إلى ذلك كثرة المراكز العربية وغير العربية التي عُيّنت بالتيشير، ولم يكن بينها تنسيق أو اتصال، مثل: الوزارات والجامعات والمؤسسات العلمية والمجامع اللغوية وغير ذلك.

وعلى الرغم من كثرة محاولات التيسير النحوي عند المحدثين، فإنّه لم يُكتب لأكثرها النّجاح؛ لأنها عالجت القضية بأدوات نظر خارجة عن الإطار المعرفي الذي يحكم قضية التيسير النحوي، أو هي محاولات مشتتة على تفريعات وتفصيلات كثيرة حقها أن تعالج ضمن قضايا أخرى، أو أنها لم تعالج بمحددات منهجية تفرق تفريقاً دقيقاً بين الحقول المعرفية والنظريات المختلفة، كما هو الشأن في قضية التفريق بين النحو العلمي الذي يخوض في مسألة بناء المنظومة النحوية العربية من حيث هي بناء نظري له أصوله التي يقوم عليها، وبين النحو التعليمي الذي يحمل هم كيفية تدريس القواعد النحو العربي وما يتوسل به لتحقيق ذلك من وسائل تعليمية ومحتويات معرفية.

يمكن في هذا السياق أن نذكر مظاهر القصور في قضية تيسير النحو العربي على النحو الآتي (ينظر: فوزية دندوقة، ع1، 2013م، ص84-85):

1- اعتماد معظم المجددين على المختصرات النحوية المتأخرة عند حديثهم عن ضوابط المنهج وقواعد التوجيه في النظرية النحوية العربية القديمة، الشيء الذي أدّى بهم إلى تشويه كثير من المفاهيم.

2- اقتراح معظم محاولات تيسير النحو بنزعات إيديولوجية/ طائفية ضيّقة، وهي من هنا دعوات غير نزيهة؛ لأنّ هدفها البعيد هو إحداث قطيعة مع المرتكزات الفاعلة في الحضارة العربية الإسلامية، وهو الأمر الذي يجعل من هذه الدّعوات تقابل بالرّفص.

3- إنّ توجّه كل محاولة لتيسير النحو يتأسس على نوع الفكرة التي يحملها الدارسون حول مفهوم التيسير؛ بمعنى أنّ التّصوّرات التي يحملها الميسرون حول مفهوم التيسير تؤثّر سلّماً وإيجاباً في جانبه الإجرائي.

4- بعض هذه الدّعوات كان نزيها ومؤسسا علمياً ومنهجياً وهاذاً ثقافياً وحضارياً، ولكنّها دعوات فردية لم تستطع أن تخرق مجال المؤسسات العلمية التّقليدية التي تتّصف بالشرعية، كالمجامع اللّغوية العربية على اختلافها، ومن ثمة ظلّت هذه الأعمال حبيسة إطارها الطّرفي المحدود، ولم تؤثّر في توجيه الثقافة النّحويّة التي لا تمتلك إلى حدّ الآن الشرعيّة العلميّة إلى الثقافة اللّسانية المعاصرة.

5- لم تدرس أزمة النحو الوظيفي في ظلّ التّعليميّة؛ أي إنّ المجددين لم يبحثوا عن حلّ لهذه المسألة في إطار تعليم اللغة ووقع عندهم خلط بين النحو العلمي والنحو التعليمي، وهم لم يستفيدوا من نتائج البحوث التي أُجريت في مجال اللّسانيات وعلم تدريس اللّغات.

وبتتبع واستقصاء محاولات تيسير النحو العربي في العصر الحديث ندرك تمام الإدراك أنّ هذه المحاولات لا تخرج عن كونها نظرات اجتهادية في تفضيل مصطلحات نحوية تراثية على غيرها من المصطلحات التراثية أيضاً، وكذلك في إعادة التّوبيب والتصنيف، وأنّها نظرات إلى التراث النحوي نظرةً واسعة دون أن تلتزم بمذهبٍ نحويٍّ معيّن، وذلك في ضوء حاجات التعليم في الوقت الحاضر والمشكلات اللّغوية التي يواجهها" (عبد الكريم خليفة، 1407م/1986م، ص87).

كما يؤدي هذا التتبع إلى تصنيف محاولات التيسير النحوي في العصر الحديث أصنافاً ثلاثة (ينظر: فوزية دندوقة، ع1، 2013م، ص85-86):

في محاولات تيسير النَّحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

1- صنف يزدرى العربية إلى درجة أن مقترحاته تسعى إلى تغييب النموذج الأصلي، ورأي هذا الصنف مردود ولا حاجة للعربية ولا لأهلها إليه.

2- صنف همّه أن يكسو العربية بكساءٍ عصري حديث، وإن كان هذا الكساء غريباً عن الأصل، لذا نجدهم يطبقون النظريات الغربية على النصوص العربية قصراً، وهو ما نتج عنه مجموعة من التصورات الخاطئة لكثير من القضايا النظرية.

3- وصنف آخر ينظر في المنجز اللساني العربي القديم نظر الباحث الفاحص، محاولاً إرفاد المنجز العربي الحديث بأدوات إجرائية و مفاهيمية يمكن أن تسهم في بناء نحوي معاصر يتناسب ومتطلبات العصر، مستأنساً في ذلك بما وفره المنجز اللساني المعاصر في بعده الكوني، فيأخذ بعض جزئياته، ومباحثه واصطلاحاته، ليضعها في سياق المقارنة مع المنجز العربي القديم، رجاء الوقوف على نقاط التقاطع بين المنجزين، أو تثمين ما قام علماء العربية الأول. والملاحظ في هذا السياق أن محاولات هذا الصنف- على الرغم من أهميتها وجديتها- إلا أنها لا تكفي بأي حالٍ من الأحوال لتغيير واقع اللغة العربية.

4- محاولة " مهدي المخزومي " لتيسير النَّحو العربي:

ورث دارسو النَّحو العربي في العصر الحديث- وعلى رأسهم مهدي المخزومي- تراثاً نحويّاً ضخماً وثراً خلفه النُّحاة العرب القدامى، وهو تراثٌ يتَّصف-من ناحية- بشمولية في استقصاء مختلف الموضوعات والظواهر النَّحوية، في إطار ما يسمّى بـ " الحد الزمني " الذي وضعه النُّحاة لعصور الاحتجاج، كم يتَّسم- من ناحية ثانية- بعكوف منتجيه على الدرس المفصل لعدد هائل من الظواهر والمجالات الصُّغرى المتصلة بأنماط الجملة ووظائف الأدوات المسهمة فيها" (سامي سليمان أحمد، مج6، ع4، 2003م، ص263).

وقد تجلّت محاولة " مهدي المخزومي " لتيسير النَّحو العربي في كتابيه: " في النَّحو العربي- نقد وتوجيه " عام 1964م، و " في النَّحو العربي- قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " عام 1966م.

ولما كان المخزومي قد عاش في إطار معرفي - علمي - ميزه تلقي العرب للنموذج السوسيري في بداياته بفعل الترجمة، أو التلمذة المباشرة على يد لسانيين غربيين، فإن المخزومي شأنه شأن كثير من لسانيين ذلك الوقت قد أسقطوا تلك التصورات والمفاهيم على النحو العربي الذي استوى عوده وقام سوقه في سياقه الخاص به. ومن دلائل ذلك الإسقاط ما نجده عند المخزومي عندما عرف النَّحو بأنّه: " عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللُّغة من عوامل الحياة والتَّطوُّر، فالنَّحو متطوّر أبداً؛ لأنَّ اللُّغة متطوِّرة أبداً، والنَّحوي الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللُّغة يتتبع مسيرتها، ويفقه أساليبها، ووظيفة النَّحوي أن يُسجِّل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تملئها عليه طبيعة هذه اللُّغة، واستعمالات أصحابها، وأن يصف لنا مثلاً ما يطرأ على الكلمة، أو الجملة وأوضاعها المختلفة" (مهدي المخزومي، 1986م، ص19).

ففي هذا التعريف نجد المخزومي قد تبنى النظرة التي أطلقها سوسير عن اللغة الطبيعة التي عدها كأي كائن حي ينمو ويتطور ويموت ويمكن وصفه ودراسته كظاهرة طبيعية، ومما يؤكد تأثر المخزومي - كما هو الحال بالنسبة لكثير من اللغويين العرب الرواد- قوله: " ليس من وظيفة النَّحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللُّغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطأ لهم أسلوباً؛ لأنَّ النَّحو دراسته وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال [...] وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبينه على حكم من أحكام العقل" (مهدي المخزومي، 1986م، ص19).

فهو هنا يؤكد الوصمة التي وصم بها العربي من لدن كثير من منتقديه بأنه نحو معياري يفرض على المتعلم قواعد جاهزة يحتكم إليها في الحكم على سلامة الكلام، وليس يخفى أن هذا المنتقد إنما تولد نتيجة تبني المنهج الوصفي الذي يرى دراسة اللغة كما هي لا كما يجب أن تكون، ليكون المعيار الأساس في صناعة القاعدة هو الاستعمال في السياقات التواصلية المختلفة.

وفي معرض كلامه عن ضرورة تيسير النّحو، قال "المخزومي": "لقد أصبحت الحاجة ماسّة إلى نحو جديد، خُلُو مَمَّا علق به في تاريخه الطويل، من شوائب ليست منه، مدروسٌ وفق منهج يلائمه، مبراً من هذه التعليقات الفلسفية التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيوية هذا الدّرس اللّغوي، فعصفت بها، وانتهى الأمر بهذا الدّرس أن يكون مصدر برم وضيّق لا حد لهما" (مهدي المخزومي، 1986م، ص27).

لقد أبان المخزومي هنا عن شديد تأثره بالمنهج السوسيري الذي يتبرم من إدخال الفلسفة وغيرها من العلوم الإنسانية؛ لأنها لا تصطبغ بصبغة العلمية ولا تخضع للتجريب في تصور سوسير ومن تبنى طرحه، وقد أدى به هذا الطرح إلى الحكم علة الصناعة النحوية العربية بأنها تعليقات فلسفية قضت على حيوية النحو العربي وضاق بها عطن المتعلمين. مع أن الواجب أن ينظر في النموذج العربي نظرة من داخل تقف على أسسه وأصوله وتتنظر في اختلافاته المفترضة من منظار تصنعه قواعد نقد عربية خالصة تغربل النموذج النحوي العربي ضمن سياق نشأته.

أمّا تيسير النّحو عنده- مهدي المخزومي- فهو "ليس اختصاراً، ولا حذفاً للشروح والتّعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النّحو يبسر على النّاشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير أفيّاً بهذا ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدّرس وموضوعاته، أصولاً ومسائل، ولن يتمّ هذا إلاّ بتحقيق هاتين الخطوتين: الأولى: أن نخلص الدّرس النّحوي ممّا علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة التي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة (العامل).

والثانية: أن نحدّد موضوع الدّرس اللّغوي، ونعين نقطة البدء به، ليكون الدّارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه" (مهدي المخزومي، 1986م، ص15-16).

إن طرح المخزومي الذي يبنّي على الخطوتين أعلاه يتساوق تماماً مع الطرح البنيوي الذي ييسم الاجتهادات العقلية والفلسفية بأنها خارجة تماماً عن مقتضيات المنهج الوصفي ذي الصلة بالمنهج التجريبي (الإمبريقي) الذي يرفع شعار لا جدوى إلا للعلم في بعده التجريبي.

كما بنى "المخزومي" رؤيته في تيسير النّحو العربي على إعادة ما فقدته النّحو "وما اقتطع منه من دراسة أدوات التّعبير التي كان النّحاة قد أسقطوها من حسابهم وقطّعوها تقطيعاً" (مهدي المخزومي، 1986م، ص16-17).

ويرى أنّ الدّرس النّحوي العربي لا بدّ له من معالجة موضوعين أساسيين أهملهما النّحويون "يمثلان وحدة دراسة لا تجزئة فيها:

الموضوع الأوّل: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزاءها، ومن حيث ما يطرأ على أجزاءها في أثناء التّأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

والموضوع الثاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامّة تؤدّيها أدوات التّعبير التي تستخدم لهذا الغرض، كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامّة التي يُعبر عنها بالأدوات، والتي تملّحها على المتكلمين مقتضيات الخطاب، ومناسبات القول" (مهدي المخزومي، 1986م، ص17-18).

في محاولات تيسير النَّحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

فقد بنى نقده لأعمال النحويين وتوجيهه الدرس النحوي العربي الوجهة التي رأى صوابها وصحتها على هذه الأسس، وعلى هذا الوضوح في التفكير والدقة في التوجيه والتعبير وترجمان ذلك أننا حين ننظر في كتابه نجد أن الجملة وما تتراكم منه وأنواعها أول مباحث الكتاب، ثم عرج جهة حركات أواخر الكلم التي جعلها النحوي القديم آثاراً لعوامل (لفظية ومعنوية) وبالتبع فإن النحاة قد اضطروا إلى إيجاد العلل والتقدير والتأويلات التي تدور في فلك نظرية العامل.

وقد حاول "المخزومي" أن يقتفي آثار مباحث شيخه "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو" ويزيد عليه وضوحاً. فاللغة العربية لغة معربة والإعراب خصيصة ومن خصائصها، وللإعراب ثلاث علامات هي: الكسرة والضمة والفتحة (زهير غازي زاهد، 1427هـ/2006م، ص 45).

كما يبدو من حديثه عن الجملة أنه جعل الضمة علامة الإسناد والكسرة علامة الإضافة، وهما ليستا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل إنهما من عمل المتكلم (المخاطب)، يروم من خلالهما التذليل على المعنى في تأليف الكلام. وهذا ما ينسجم تماماً مع نظرة المخزومي لفكرة العامل التي هي فكرة عقلية فلسفية محضة، يمجها المنهج البنوي ويرفضها.

أمَّا الفتحة - حسب رأيه - فإنها تدلُّ على ما ليس بإسناد أو إضافة، فقد دافع عنه بقوله: "إنَّ أهميَّة الخبر والحديث إنَّما يقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة" (مهدي المخزومي، 1406هـ/1986م، ص 86).

بناءً عليه؛ فإنَّ "مهدي المخزومي" يهتم بالجملة، من حيث تأليفها ونظامها، وما يعرض للجملة من معانٍ تؤدِّيها، وهنا ينبغي أن يشار إلى قضية مهمَّة تتمثَّل في قضية صحة الجملة نحويًا ودلاليًا إضافةً إلى فصاحتها بلاغيًا، والمخزومي هنا كما كثير من نقاد النحو العربي في العصر في الحديث أنَّ "النحاة اهتمُّوا بصحة الجملة ودارت مباحثهم حولها ولم تتعدّها وهي أصغر وحدة تركيبية ذات معنى دارت عليها مباحث النحويين، أمَّا البلاغيون فنظروا إلى فصاحتها ووضعوا شروطاً لهذه الفصاحة، والصحة النحويَّة والفصاحة البلاغية يلتقيان في هدف واحد، فالجملة الصحيحة تتوافر فيها شروط الفصاحة والفصيحة هي الصحيحة، وهذا هو الجزء الذي أبعد النحويين عن مباحثهم واهتم به البلاغيون وهو يدخل في صميم النحويين" (زهير غازي زاهد، 1427هـ/2006م، ص 46).

الواضح أن هذه الأحكام التي تلاحق النحويين القدامى قد جاءت عن قصور وعدم إلمام بكل مفرزات الدرس النحوي العربي القديم؛ إذ لا يخفى أن استقراء جميع الآراء النحوية - أو جلها - هو السبيل الأجدى لفهم كيفية بناء النموذج النحوي العربي ومن ثمة الحكم عليه، ومع أن فكرة الاستقراء التي تفرع عنها القواعد واقعة في صميم مناهج البحث الحديثة، غير أن منتقدي النحو العربي هم أول من تركه، واكتفوا في الجملة بنماذج من النحويين القدامى الذين لا يمثلون النحو العربي كله.

ومن جهة أخرى فإن نحاة كثراً قد أولوا الأبعاد البلاغية والتخاطبية من الاهتمام ما ضاهى كثيراً من مباحث الدرس اللساني الغربي؛ لذلك فإن كثيراً من الأحكام التي تبنت اجتهادات المخزومي من قبيل أنه - مثلاً - وجد "حلولاً كثيرة لعديد من الأشكالات التي واجهت الباحثين في دراستهم للجملة" خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل قياساً على العوامل الطبيعية فألزموا الناس قواعد هي من نتاج النظر العقلي وحده، وأهملت الحلول اللغوية التي هي أجدر بالرعاية في المباحث اللغوية ولذا تعقدت مسائل النحو وصعب على المتعاطي عليها" (مهدي المخزومي، 1986م، ص 9). إنما هي بحوث تقلد دون تمحيص ما جاء به المخزومي.

ولم يقتصر نقد المخزومي للنحو العربي على فكرة غربلته من الآراء الفلسفية والعقلية بل تعداه إلى الترويج بين المدارس النحوية - منطلقاً في ذلك من تأثره كما قررنا بالمنهج البنوي-؛ فبعد مناقشته لمحاولات التيسير النحوي التي ظهرت منذ عصر " ابن مضاء " إلى عصره قال: " كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو البصري، وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديماً وحديثاً من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكوفيين، اللهم إلا ما كان من الأسناذ الخولي حين قرّر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة، وعدم التقيّد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها" (مهدي المخزومي، 1377هـ/1958م، ص408).

وأضاف قائلاً: " وستظلُّ هذه المحاولات تُعاني نقصاً كبيراً مادامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده، أو النحو الذي وصل إلينا، وهو نحو يكاد يكون بصرياً خالصاً، لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة، وأعانها على البقاء نُحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة، وانتقاء الصالح منها، وما وصل إليهم قليل من كثير، لو توافر لديهم لما عاقهم من الأخذ به عائق من عصبية أو غيرها، فإذا أردنا نحواً تتمثل فيه العربية تمثلاً صادقاً، فينبغي ألا تقتصر على مذهب بعينه، فقد لاحظ الدارسون قديماً وحديثاً أنّ النحو البصري لم يستكمل الاستقراء، وأنّ جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه[...]. وإذا قلت: المذاهب النحوية، فإنّما أعني المذهب الكوفي والمذهب البصري، فهما المذهبان اللذان شهدا في أول نشوئهما التدوين اللغوي، ورحلات العلماء إلى البوادي، وشهدا اللّغة العربية وهي لا تزال تحتفظ بنقائنها وقوّتها وحيويتها، أمّا المذاهب الأخرى- إذا وُجدت- فحسبها أنّها مدينة لهذين المذهبيين في تكوينها ولأعمال رجال المدرستين فيما نُسب إليهما من أعمال" (مهدي المخزومي، 1377هـ/1958م، ص408).

وهنا نلاحظ جلياً فكرة الاستقراء التي تجلت في أعمال النحويين البصريين لكنها لم تكن تامة لذلك سدّ النحاة الأول الفراغ باعتماد القياس الذي عد عملاً عقلياً وهو صنيع يابأه التفكير اللساني البنوي.

ومن الأمور التي تنبئ عن خلط واضح في فهم النموذج النحوي العربي دعوة المخزومي إلى الاهتمام بالأعلام الرّواد، وذلك للفت الانتباه إلى عصر الازدهار اللّغوي والنحوي، كما دعا إلى " الموازنة بين أول الدّرس وآخره، وإلى إحياء النحو، وتجديد ديباجته، ورد الاعتبار إليه؛ لأنّ هؤلاء الأعلام هم الذين وضعوا قواعد هذا الدّرس، وهم الذين أعلوا من صرحه، وهم الذين أحسنوا رعايته وتنشئته، وأنّ الأخذ بأساليبهم، والاقتران بهم باصطناع مناهجهم إنّما يعدُّ إحياءاً للدّرس وانتصاراً للدّعوات الخيرة التي دعت إلى تخليص النحو من قيوده الثّقيلة، وإلى تنقيته من الشوائب التي وسمته بها العصور المتأخرة عصور التخلّف والانحطاط، عصور الموسوعات والمختصرات، عصور المنظومات والمتون والشروح والتعليقات، وشروح الشروح" (مهدي المخزومي ، 1980م، ص9).

وليس يخفى أنّ دعوة المخزومي وإن كانت صائبة من حيث رفض ما يميز العصور المتأخرة من اشتغال بأمور فرعية بعيدة عن أصل الاجتهاد النحوي الصحيح، غير أنها تصطدم مع دعوته الصريحة إلى إطراح نظرية العامل التي وقعت في صميم البناء النحوي العربي وهي نظرية لم تكن وليدة العصور المتأخرة كما لا يخفى.

ومن الشواهد التي تؤكد خوضه في الأصول التي قام عليها النحو العربي تفضيله لمدرسة الكوفة واعتبارها المنهج الأنسب في الصناعة النحوية، يقول في هذا السياق: " أرى أنّ يعنى الدّارسون بكل ما خلفته المدرسة الكوفية، وأن يُستعان بما توصل إليه أساتيدنا وشيوخها، فقد حفظوا لنا من ألوان الأساليب والتعبيرات ما أضعاه البصريون، وأن يستهدي بالمنهج السليم الذي انبنت عليه دراستهم، ففيما توصلوا إليه ما يبسر لنا تحقيق

في محاولات تيسير النَّحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

هذه الدعوة بوجهيها، من إصلاح جذري منشود، ومن تيسير لا غنى عنه إذا أردنا صالح الدارسين الناشئين" (مهدي المخزومي، 1954م، ج1، ص29).

والذي يبدو؛ هو أن سبب التفضيل يرجع إلى الأصول المنهجية التي قامت عليها مدرسة الكوفة التي يتوافق بعضها مع المنهج البنيوي، مثل السماع من القبائل المجاورة للفرس والروم والأخذ بالشاذ من الاستعمالات اللغوية، وبناء القواعد على الشواهد الشعرية مجهولة القائل.

في ختام هذا المقال نخلص إلى دملة من النتائج نسوقها على النحو الآتي:

- اهتمَّ المخزومي بالتيسير النَّحوي الذي شكل موضوع اشتغال بارز في بدايات الدرس اللساني العربي الحديث، وقد كان السياق الثقافي العام سبباً في انتشار دعوات التيسير خصيصاً بعد تلقي المنهج اللساني الحديث وما رافقه من ترويج له ينبني على فكرة علميته و موضوعيته.
- تعد محاولات المخزومي كما غيره ممن خاضوا في قضية تيسير النحو لبنة مهمة من لبنات النظر الصحيح في النموذج النَّحوي العربي؛ لأن تسليط أضواء النقد على النموذج النَّحوي العربي كفيل بأن يسهم في تطويره وتخليصه من الشوائب التي لازمته عصوراً طويلة.
- تأثر المخزومي بمفردات الدرس اللساني المعاصر الذي انبنى على اجتهادات العالم اللساني دي سوسير. ولم يكن المخزومي وحيداً في هذه القضية بل إن كثيراً من الباحثين العرب قد تأثروا بأفكار سوسير وروجوا لها في كتب كثيرة.
- لوحظ على المخزومي تطبيقه لكثير من الأفكار التي استرقدت من مناهج البحث اللساني الحديث خصيصاً قضية الاستقراء، و الاستنتاجات العقلية، و اطراح التفكير الفلسفي في بناء النموذج النَّحوي العربي
- اشتهر المخزومي بدعوته الصريحة إلى الأخذ بالنَّحو الكوفي بدلاً من النَّحو البصري لتوافق بعض أصوله مع أطروحات سوسير.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- إميل بديع يعقوب، (1427هـ/2006م)، موسوعة علوم اللغة العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 2- أنيس فريحة، (1982م)، تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، (د، ط)، بيروت، لبنان.
- 3- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر ت255هـ)، (1384هـ/1965م)، كتاب الحيوان، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ج1، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، القاهرة، مصر.
- 4- حازم سليمان الحلبي، (1996م)، تيسير النَّحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، 41ع.
- 5- حسن منديل العكيلي، (2012م)، دراسات نحوية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 6- حسن منديل العكيلي، (2012م)، محاولات التيسير النَّحوي الحديثة، دراسة وتصنيف وتطبيق، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- 7- خلف الأحمر (خلف بن حيان البصري ت180هـ)، (1381هـ/ 1961م)، مقدمة في النّحو، تحقيق: عز الدين التّوّخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا.
- 8- ساطع الحصري، (1958م)، آراء وأحاديث في اللّغة والأدب، (د، ط)، دار العلم، بيروت، لبنان.
- 9- سامى سليمان أحمد، (2003م)، البداية المجهولة لتجديد الدّرس النّحوي في العصر الحديث- القرن الثامن عشر وكتاب بحث المطالب، مج6، 4ع، مجلة علوم اللّغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 10- عباس حسن، (1966م)، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، دار المعارف، (د، ط)، مصر.
- 11- عبد الرحمن الحاج صالح، (1973/1974م)، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللّغة العربية، مجلة اللسانيات (مجلة في علم اللسان البشري)، الجزائر، 4ع.
- 12- عبد الكريم خليفة، (1407م/1986م)، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط1، منشورات مجمع اللّغة العربية الأردني، عمان، الأردن.
- 13- فوزية دندوقة، (2013م)، محاولات تيسير النحو العربي، عرضٌ وتقويم، منشورات مخبر اللسانيات واللّغة العربية، بسكرة، ع1.
- 14- زهير غازي زاهد، (1427هـ/ 2006م)، المخزومي ونظرية النّحو العربي، (د، ط)، دار الضياء للطباعة والتصميم، النجف، العراق.
- 15- ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن ت592هـ)، (1366هـ/ 1947م)، الرّد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط1، دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- 16- مهدي المخزومي، (1377هـ/ 1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- 17- مهدي المخزومي، (1954م)، دعوة جادة في إصلاح العربية، مجلة المعلم الجديد، بغداد، السنة الثامنة عشر، ج1.
- 18- مهدي المخزومي، (1406هـ/ 1986م)، في النحو العربي- قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان.
- 19- مهدي المخزومي، (1406هـ/ 1986م)، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، (د، ط)، بيروت، لبنان.
- 20- مهدي المخزومي، (1377هـ/ 1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ط2، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

في محاولات تيسير النَّحو العربي: مهدي المخزومي أنموذجاً

21- هادي نهر، (1432هـ-)، دراسات في اللسانيات: ثمار التجربة، (د، ط)، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

22- ياسين أبو الهيجاء، (1429هـ—/2008م)، مظاهر التجديد النَّحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى عام 1984م، ط1، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، إربد، عمان، الأردن.